والترتيب لابد منه والمراد انه صحيح على وجه الحقيقة والا فبطلت الصحة
ثابت على تقدير كونها بمعنى الاجزاء فيه تغليب قال سم ويمكن ان
يقال في كلام الايمة ان صورة المركب جزء منه فما المانع ان يراد بالترتيب
الترتيب الحاصل بالمصدر باشارة الى صورة الصلاة وانها جزء لها حقيقة
فله تغليب فليتامل وقال قل لا يخفى ان الترتيب هو جعل كل شيء في مرتبته
وهو من الافعال فحطها فلا حاجة الى تغليب وجعله بمعنى الترتيب
الذي هو وقوع كل شيء في مرتبته المحضح الى ما ذكره لا حاجة اليه فتامله
ه فتلخص انه لا تغليب سواريد به الجعل او اريد به الوقوع اما الاول
فلانه لم يجعل في قولهم اقوال وافعال اي واما الثاني فلان صورة
الشيء جزء له حقيقة والمشهور ان وجهه ان الاركان وجودية ومنهم
الولا عدمي ولان النية اي انظر معنى هذه العلة قال باعتبار
اي باعتبار حالها في التشهد وحالها مع القعود قال شرط في الاعتداد
بها سنة ظاهرة اذ اقدم موضعا لم يعتد بواحد منهما وليس كذلك
وانما هو شرط فيما بين سنتين للاعتداد بحالة التقديم حتى لو قدم موضعا
اعتد به وفات حالة التقديم حتى لو اتى به بعده واعاد هما جميعا لا يحصل
كذا هذا خلاص بغير السورة مع الفاتحة فلو قدمها عليها اتى بها بعدها
لان هذا بين واجب ومندوب او سهو اي وكان غير ما هو فيه
مرصوص فعلم اي فورا بمجرد التذكر والا بطلت ومثل التذكر
الشك فاذا تذكر في سجوده ترك الركوع قام ثم ركع لان هويه للسجود
لاغ فتامل وقد صرح بهذا الشرعلي المنهاج فان كان جالسا ولغ
للاستراحة وهذا تصريح بما يدفع اعتراض الشابي والاسنوي والبارزي
على الاصحاب في قولهم سجد سجدة ثم قام بانه يحتمل انه لم يات بالجلوس
فيجب عليه ان يجلس ثم يسجد واجيب بان فرض كلامهم انه لم يشرك
سوى السجود ورباعية بتشديد الياء نسبة الى رباع المعدول عن
الرابع وانما قيد بالرباعية لان الاحوال الاتية لا تاتي في غيرها
فيهما اي في المسئلتين الشك فيه مالم يوجب استئنافها وهو
الشك في النية او تكبيرة الاحرام سمع جهل محلها ليس بقيد
مرصوص

مرصوص الاذان وهو كالاقامة من خصائص هذه الامة كما ذكره
السيوطي في الاوائل وشرع في السنة الاولى من الهجرة يعلم به
وقت الصلاة اي هذا لا ياتي الا على القول الجديد القائل ان الاذان
للوقت وهو مرجوح والراجح انه للفريضة وعليه فكان الانسب ان
يقول قول مخصوص مطلوب لفريضة الصلاة ه مصدر اقام بمعنى
حصل القيام شروعا قال سم لكل مكتوبة ولو فائتة ان تفرقت
فعله او وقتا كان صلى قبيل الظهر فائتة فدخل وقت الظهر وصلاها
او صلى الظهر لغروقتها فدخل وقت العصر عقب سلامه فصلاها
او صلى فائتة في اول وقت الظهر ثم صلى الظهر او فائتة اخرى
في اخر وقتها فيؤذن في جميع ذلك لكل منها وللاولى فقط ان توالت
فعله ووقتا كان جمع تقديم سفر او مطر او بين فائتتين او فائتة
وحاضرة في وقت واحد قدم الفائتة او الحاضرة فيؤذن للاولى فقط
في كل ما ذكر ونظر الاسنوي في ندب الاذان في وقت الاولى من
المجموعتين اذا نوى جمع التاخير قال الدميري وبظاهر تخريجه على انه
حق الوقت او الصلاة فان قلنا بالاول اذن والا فلا وعقتضاه
انه لا يؤذن لان المعتمد انه حق الصلاة كما علم مما تقدم انه يؤذن
للفائتة ه لعدم ثبوتها فيه اي في ذلك الغير اعني غير المكتوبة
اي تمرت لجاز يستفاد منه ان القول خاص بالحسن ولا يجري
في الانس ويشترط في هذه السنن ونحوها المذكورة اخذا مما طلقم كما ذكره
م ر ورسم وزي في اذن المولود انظر ولو كان المولود كافرا ولا يبعد
نعم ان كان مولود يولد على الفطرة فلحرره وقال شيخنا الاقرب اشتراط
الاسلام لمعاملته في الدنيا معاملة المسلمين اج عدلا في الشهادة
محمول على كمال السنة اما اصلها فيكفي له عدل رواية وانفرد ابن
قيد وكذا قوله قبل جماعة لان المراد انه لا يندب رفع الصوت به
اذا حصل منهم ايهام دخول وقت صلاة لغرض او ايهام وقوع الاولى
قبل وقتها كما قالوه ل وقال الاسراع بالاقامة وحكمتهم المبادرة
بالصلاة واما الاذان فالغرض منه الاعلام فيندب تطويله